



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

إنتخابات تشرين .. ماذا لو أجريت بشروط ناقصة؟

د. ياسين البكري



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركز البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرٌ ربحيٌّ، مقره الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٌ، وإيجاد حلول عملية لقضايا معقدة تهمّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كتابها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

إنتخابات تشرين .. ماذا لو أجريت بشروط ناقصة؟

د. ياسين البكري *

تعمل الحكومة باصرار على إجراء الإنتخابات في الموعد المحدد 10 تشرين أول 2021، كالالتزامأساسي، ويدعم رئيس الجمهورية هذا التوجه بشكل على عبر تصريحات متعددة، وبعض القوى السياسية بدأت بالفعل حملاتها الانتخابية.

السؤال الذي يطرح الآن، ماذا لو أجريت الإنتخابات بموعدها دون الوفاء بإشتراطاتها؟ وما هي الإشتراطات المطلوبة لتكون نتائجها مرضي عنها جماهيرياً لتمهيد الطريق نحو حكومة جديدة أو ربما الأصح مرحلة جديدة للنظام السياسي في العراق، فالقضية بعد تظاهرات تشرين لم تعد مجرد تغيرات على مستوى من يكون رئيساً للوزراء، أو شكل الحكومة، فالاهم هو إحداث تغيرات بنوية في النظام السياسي.

المشاركة في الإنتخابات ستكون أهم التحديات ليس للحكومة بل للقوى السياسية برمتها، ومع انه لا وجود لنسبة مشاركة محددة (عيار دولي معتمد)، تمثل شرعية الإنتخابات ونواتجها، غير ان نسبة المشاركة ستمثل حالة إستفتاء على النظام السياسي ومستوى الرضا عنه، وهنا مكمن الخطورة في حال تدنت المشاركة، فالتداعيات المحتملة صعبة التوقع في مدياتها الخطيرة، ولكن يمكن الركون لنتائج إنتخابات 2018، وتداعياتها في إستشراف مستقبل غامض في حال تدني نسبة المشاركة في 2021، وتلك نقطة محورية يجب أن تبني القوى السياسية والمجتمع الدولي توقعاتها لما يمكن أن يواجهه النظام السياسي من مخاطر ، فالإنتخابات المبكرة قدمت كمدخل لتحقيق إستقرار سياسي ورفع مستوى الرضا الجماهيري عبر تغيرات متخلية غير مضمونة في حال بقاء الوضع على ما هو عليه.

السؤال الذي سيواجه الحكومة والمفوضية والقوى السياسية هو : ما هي التحديات التي تواجه مشاركة واسعة تمنح النظام السياسي شرعية تأكل جزء منها، وتنحى الحكومة القادمة تأييداً جماهيرياً يساعد على تسويات منطقية في مشهد سياسي غائم ضبابي غير مستقر مرتبك؟

* أستاذ العلوم السياسية / جامعة النهرين.

يمثل التوقيت الزمني للانتخابات في تشرين أول 2021، معضلة على مستوى المشاركة من جهتين، الأولى ظروف الصيف الحارة في شهرين هما الأكثر قسوة على مستوى المناخ في العراق، وما يرافقه من نقص في تجهيز الطاقة الكهربائية التي أصبحت وفي تجرب سابقة نقطة تحفيز للتظاهرات الشعبية ويرفع من حالة الغضب تجاه الحكومة والقوى السياسية، والجهة الثانية إن الإنتخابات ستتزامن مع الذكرى الثانية للتظاهرات، وتلك نقطة إشكالية مركبة، فنظرياً قد يشي التوقيت لتحفيز مشاركة أكبر لشباب تشرين خصوصاً وإن الإنتخابات المبكرة مطلباً لهم، لكن من جهة ثانية قد يكون التوقيت التشريني مقتلاً لمشاركة واسعة، فالعديد من قوى تشرين توجه إنتقادات لاذعة للحكومة، باعتبارها لم تحقق شروط هذه الإنتخابات ولم تف بوعودها بما يخص حصر السلاح بيد الدولة حتى وصل الأمر حكماً بان الدولة محاصرة بالسلاح، كما يوجه نقد آخر يتعلق بالكشف عن قتلة المتظاهرين، ويتسع النقد بان ظروف الخطف والإغتيال ما زالت مستمرة دون ضبط، وهم سلاح ترويع وتخويف لقوى تشرين في أن تنتظم في أحزاب يمكن أن تنافس في بيئة آمنة.

في السياق نفسه يوجه النقد لبعض القوى السياسية وخصوصاً ذات الأجنحة المسلحة في انها ما زالت توازي قوة الدولة وتفرض إرادتها عليها عبر امتلاكها للسلاح بما يعني ان المنافسة الإنتخابية لن تكون عادلة، وبالتالي فان أي مشاركة ستعني بالنتيجة منح تلك القوى شرعية التوأجد في المرحلة القادمة، وإعادة إنتاج نفسها وحضورها في المشهد السياسي بعد أن ساهمت تظاهرات تشرين في تأكيل شرعيتها.

تقف المفوضية المستقلة للإنتخابات في قضية توفير الشروط الملائمة بإختبار صعب، فمع كل جهودها التي تعلن عنها لتوفير إنتخابات نزيهة لا تعيد مشهد الإنتخابات السابقة، ومع كل الدعم المعلن لها من قبل الحكومة، غير ان المفوضية ما زالت تواجه بشكوك من ناحية بنيتها والتدخل الحزبي في تشكيلها، وكذلك في موثوقية إجراءاتها كالبطاقة البايومترية وتحديث سجل الناخبين وأجهزة التتحقق والفرز والتطبيق الحقيقي لقانون الأحزاب، ولم تفلح دعوة الحكومة للأمم المتحدة في المراقبة كإجراء تعزيزي لطمأن الناخب في تقديم دليل قاطع ان الإنتخابات لن تزور وتحترق، وتلك معضلة كبيرة لو استمرت حتى يوم الإنتخابات.

قد تبدوا تلك الدفوعات من قوى تشرين منطقية، فالمسافة بين الوعد وتحقيقه ما زالت بحسبها كبيرة جداً، غير ان النقطة المقابلة التي يجب على قوى تشرين وعي تداعياتها ان العزوف

عن المشاركة سيكون الخطوة الأساس في إعادة إنتاج القوى التي خرجت عليها تشرين متظاهرة وناقدة ورافضة.

السياسات المطلوبة :

تفصلنا ثلاثة أشهر عن موعد الإنتخابات، ولتحقيق مشاركة واعية وواسعة تحتاج لتكثيف السياسات التي تقنع المواطن بالتغيير عبر صندوق إقتراع، وذلك مرهون بتعييره النسبي عن نزاهة الإجراءات وتحقق معظمها.

السياسات المطلوبة لن تكون بعيدة عن الإعتراضات والنقد السابق الموجه للقوى السياسية والحكومة، وفي مقدمتها قضية السلاح التي بات لا ينظر اليه كتهديد للإنتخابات بل لكيان الدولة.

في سياق السياسات يمكن طرح قضية تساعد نظرياً على دفع الجمهور لمشاركة أكبر، وهي دمج طرح إستفتاء شعبي على تعديلات دستورية في نفس يوم الإنتخابات، ويجب أن نتذكر ان التعديلات الدستورية كانت من مطالب حراك تشرين، وتحتاج هذه الخطوة الجمهور أملاً بمسار نحو تعديلات متدرجة لبنية النظام السياسي ومتناهم إنطباعاً بأنهم معنيين بهذا التغيير ومساهمين به ومساركين في وضع تصورات جديدة وإجابات لأسئلة المستقبل تكون أقرب للمواطن وبعيداً عن فراغات وأخطاء لحظة التأسيس.

وفي إشتراطات الإنتخابات وتعظيم مستوى المشاركة، حسناً فعل رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي باعلانه عدم خوض الإنتخابات أو دعم حزب ما ليمنح الإنتخابات ونفسه والتزامه باقتراح نزية مصداقية أكبر في أن تكون الحكومة على مسافة واحدة، وغير مستقطبة لحساب طرف ما.

أسئلة المخاطر :

متابعة المشهد السياسي العراقي قبل أشهر قليلة من يوم الإنتخابات يعطي صورة بأنه ما زال متباساً تتصاعد فيه حدة الإنقسامات السياسية وتتضاعف عوامل الصراع، وتضغط فيه التحديات الخدمية والإقتصادية على المواطن وارتفاع نسبة عدم الرضا عن القوى السياسية وادائها ومحاولة البعض الهيمنة على قرار الدولة، في مثل هذا المشهد لو أستمر دون تغير، ماذا لو أجريت

الإنتخابات في ظله وكانت نسبة المشاركة متدنية؟ ما هي التداعيات المتوقعة لعزوف جماهيري متوقع؟ وهل سيكون من الأفضل تأجيل الإنتخابات لإتاحة الفرصة لتعديلات محسوبة في موازين القوى ومستوى الصراع وارتفاع أسهم الدولة في مقابل أسهم اللادولة لتكون دافعاً لمشاركة واسعة؟ هل إجراء الإنتخابات في تشرين مع بقاء حالة عدم الرضا الشعبي وربما تصاعدها، هل سيمثل الإصرار عليها إنجازاً؟ ما هي ردة فعل الجماهير المتوقعة في حال كانت المشاركة ضعيفة واعادت القوى السياسية إنتاج نفسها في مواجهة مع مطالب إحتجاجات تشرين؟ ما هي التصدعات المتوقعة للدولة في وضع متتصدع أساساً؟

إتخاذ القرار بإجراء الإنتخابات في تشرين أو تأجيلها يجب أن يأخذ بالحسبان كل تلك الأسئلة وربما أخرى مضافة، وعلى صانع القرار من قوى سياسية وحكومة أن تقييم الوضع الحالي بموضوعية بعيداً عن رغبات ذاتية، وأن تتعش ذاكرتها لتداعيات عزوف الناخب في إنتخابات 2018، والرسالة الجماهيرية التي مررت حينها بموقف (مقاطع)، في تعبير سياسي ملفت تجاهله حينها الطبقة السياسية.

القضية الآن ليست إنتخابات مبكرة لم تعد مبكرة أصلاً، القضية الآن تخفيف حدة الصراع والإقسام السياسي، وتحيئ ظروف ملائمة للإنتخابات ذات مصداقية ونزاهة يقدم عليها الناخب بثقة أن صوته لن يذهب هباء أو يسرق أو يزور.

توقيت الإنتخابات لا يمثل تحدياً ولا يمثل مقدساً، بل التحدي كسب ثقة الناخب.

الأكيد سيكون هناك إعتراضات لو أجلت الإنتخابات، لكنها اعتراضات ستجد مقابلها مبررات منطقية لإتاحة الوقت لإجراءات إعادة الثقة، وخلق فرصة لمشاركة أكبر ستكون جواز شرعية للنظام السياسي الذي تأكل جزء كبير منه نتيجة سياسات خاطئة، وعكس ذلك سيواجه النظام السياسي برمته مخاطر جمة أكبر من قدرته على إحتوائها.